جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2

كلية الحقوق والعلوم السياسية

UNIVERSITE SETIF2

قسم الحقوق

ملخص محاضـــرات

تقنيـات إعـداد البحـوث والمذكـرات

موجهـة لطلبـــة: السنة الثانيـــة ماستـــر مهنـي

تخصـــص: إدارة عامة

إعداد الدكتـــورة

د/ نـايـل صـونيـــة

السنة الجامعية 2025 / 2026

تمهيد:

تهدف منهجية البحث العلمي إلى جعل الطالب الجامعي منهجيا في تفكيره وطروحاته وبحوثه، متخلصا من الجمود الفكري متوجها نحو الإبداع والتجديد والنقد، معتمدا اساليب التحليل المنهجي والمنظم، ولهذا أصبح مقياس منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية من المقاييس المدرسة سنويا للطلبة في هذا الفرع من العلوم الإنسانية خلال مرحلتي ليسانس والماستر، وذلك لما يضمه من محاور ومواضيع للدراسة لا يمكن استنفاذها في سنة أو سنتين، فتُدرّس للطالب عبر مراحل دراسته الجامعية بما يناسب مكتسباته العلمية ومتطلباته من القواعد المنهجية نظريا وتطبيقيا كل سنة.

وعلى هذا الاساس تتم برمجة مقياس " تقنيات إعداد **البحوث و المذكرات** " ضمن المقاييس المدرسة لطلبة السنة الثانية ماستر في السداسي الاول، والذي قد يبدو اعادة لمقايسس مدرّسة سابقا، إلا أنه ليس كذلك، فكما يبدو من تسمية هذا المقياس، أنه مقياس ذو محتوى تقني، يهدف بالإضافة إلى تذكير الطالب بالمحتوى النظري المتعلق بكيفيات و مراحل اعداد البحث العلمي السابق دراستها، كذلك يكمّل مكتسبات الطالب من الناحية الفنية، المتعلقة بتوظيف المحتوى النظري بما يناسب متطلبات تنفيذ المراحل التطبيقية لانجاز البحث العلمي، استعدادا لتحضير مذكرة الماستر في السداسي الثاني، لاسيما ما تعلق بكيفيات جمع وتخزين المعلومات، وكذا قواعد الاقتباس وتقنيات التهميش، بالاضافة إلى إدراكه متطلبات المناقشة الناجحة لمذكرة الماستر، خاصة وأن هذه الاخيرة أكثر ما يخشاه الطالب.

وهو ما سنبينه من خلال محتوى هذا المقياس، والوارد عرضه في المحاور التالية، كما يحددها عرض تكوين الماستر لهذا التخصص:

المقدمة: – التعريف بالموضوع

–أهمية الموضوع

–طرح الإشكالية

–التقسيمات الكبرى للبحث

العرض: – تقسيم الموضوع إلى أبواب، فصول...الخ

–ضبط العناوين

–توثيق الاقتباس بالمعنى والحرفي

–كيفية التهميش

–التمهيد والخلاصات

الخاتمة: – إعداد خلاصة البحث

- الاجابة على الاشكالية المطروحة
- كيفية إعداد قائمة المراجع
- تنظيم الملاحق والفهرسة
- كيفية إعداد الملخصات

أولا/ المقدمة

مقدمة البحث على الرغم من أنّها لا تحتل منه سوى صفحات قليلة مقارنة بعدد صفحاته، إلّا أنّها تعطي للقارئ انطباعا شموليا عن شخصية الباحث، وموضوع البحث، والتي تتكون وفقا للضوابط المنهجية من مجموعة من العناصر يتفق فقهاء هذا العلم حول اهميتها ويختلفون حول عددها وترتيبها، والتي تتمثل في:

1- التعريف بموضوع البحث: يتلخص التعريف بالموضوع في تقديم معلومات تمهد لطرح الموضوع وطرح الاشكالية فيما بعد، بالتدريج يبدأها الباحث بالمعلومات العامة حول الموضوع ويبدأ في التخصيص والتعمق وصولا إلى عنوان بحثه تحديدا، وهو ما يتلخص في شكل القمع الذي يميز ديباجة أو افتتاحية المقدمة التي ترد فيها المعلومات المتعلقة بالتعريف بالموضوع من العام إلى الخاص، مع التنبيه إلى عدم ادراج المعلومات التفصيلية ولا الشرح والتحليل ولا التفسير في المقدمة لان مكانها هو متن البحث وليس مقدمته.

2- بيان أهمّية البحث: وذلك من جانبين:

أ- **الاهمية العِلمية الاكاديمية:** والتي تبرز القيمة العلمية للبحث وما يضيفه إلى الرصيد العلمي في مجال البحث وتخصص الباحث، باعتباره منتوج علمي و مرجع أكاديمي.

ب- العَملية التطبيقية: والتي يبز الباحث من خلالها القيمة الحقيقية لبحثه على المستوى العملي والتطبيقي، بما يقدمه من حلول عملية للمشكلات المطروحة في مجال تخصص الباحث.

3- تحديد دوافع وأسباب اختيار موضوع البحث: والتي تنقسم كذلك إلى أسباب ذاتية أو شخصية وأسباب موضوعية كالتالي:

أ- **الشخصية:** تتمثل في الدوافع والميول الذاتية للباحث حول موضوع ما أثار فضوله للبحث فيه دون غيره أو أكثر من غيره من المواضيع، لعدة أسباب قد تعود لارتباط الباحث بمجال معين لعل أشهرها، بسبب المهنة التي يمارسها أو منصب العمل الذي يشغله،أو بسبب ظروف شخصية.

ب- الموضوعية: تتعلق بموضوع البحث في حد ذاته باعتباره بالدرجة الاولى يندرج ضمن التخصص الاكاديمي للباحث،وأيضا كل ما تعلق به من دوافع تبرر البحث فيه مثل جديته، وحداثته، وما طرأ عليه من تحديثات ومستجدات تتطلب تحيين نتائجه، وتحديث الدراسات السابقة له لاسيما في حقل العلوم القانونية التي ترتبط مواضيع البحث فيها دائما بمستجدات وتعديلات التشريع المنظم لمجال البحث، بالاضافة إلى أهمية موضوع البحث التي تجعله أولى وأدعى للبحث فيه من غيره من المواضيع المستهلكة.

4- طرح إشكالية البحث: التي دفعت الباحث للبحث في هذا الموضوع: والتي تخضع بدورها لعدد من الشروط والضوابط المنهجية المتعلقة بصياغتها، كما تعتبر الاشكالية أهم عناصر المقدمة نجد اشكالية البحث، التي يتفق الجميع على وجوب ادراجها ضمن عناصر المقدمة بينما تتّم الإجابة عنها على مدار البحث، ويختلفون في ترتيبها بين تلك العناصر، والتي **من خصائصها نجد:**

- ✓ الصياغة الواضحة والمختصرة.
- ✓ العلاقة المباشرة بعنوان البحث.

✓ ربطها بين العناصر الاساسية للبحث وهي: عنوان البحث وخطة البحث وخاتمة البحث.

✓ قابلة للحل: بمعنى نجد لها إجابة في خاتمة البحث.

في حين تتمثل الشروط والضوابط المنهجية المتعلقة بها في التالي:

- **ألاّ تكون مركبة:** أي تتكون من اكثر من سؤال، حيث يجب أن تصاغ الاشكالية الرئيسية في شكل سؤال واحد يتعلق بكل عناصر الموضوع، وشامل لكل تقسيمات وأجزاء الخطة، أما التساؤلات التي تتفرع عن التساؤل الرئيسي الذي يطرح كإشكالية رئيسية، فتدرج كتساؤلات فرعية.
- **ألاّ تكون سطحية:** بأن تكون مجرد إعادة للعنوان في صيغة سؤال.
- **ألاّ تكون غامضة:** وهو ما يتحقق باستعمال مصطلحات غير قانونية ولا محددة وواضحة المعنى، أو استعمال مفردات ذات معاني مبهمة او تحمل أكثر من تأويل، كاستعمال المصطلحات الادبية الجزلة، أو المعاني المترادفة.
- **ألاّ تكون جزئية:** بمعنى تتعلق بأحد أو بعض عناصر الموضوع فقط، أو ببعض أجزاء خطة البحث وتقسيماتها و لا تشملها كلها.

5- تحديد وتبرير المنهج الذي اتبعه الباحث في بحثه: حيث يجب أن يحدد الباحث بدقة منهج البحث بما يتوافق ونوع الدراسة وطبيعة الموضوع وما يتطلبه انجاز الدراسة والبحث عن حل للاشكالية المطروحة من استعمال وتوظيف لمناهج البحث العلمي، ولا يكتفي الباحث فقط بذكر نوع المنهج العلمي المستعمل، بل يجب أن يبرر استعماله دون غيره من المناهج الاخرى.

6- ذكر الصعوبات التي واجهت الباحث عند إنجاز بحثه: ويجب أن تتمثل هذه الصعوبات حقيقة في العقبات والتحديات التي واجهت الباحث عند إنجاز بحثه، لاسيما الصعوبات

الموضوعية التي تتعلق بنوع وطبيعة وظروف انجاز البحث، وينصح بعدم ذكر الصعوبات الذاتية التي تعود إلى الظروف المادية والعائلية والمهنية للباحث، وكذلك السمات والقدرات الذاتية له كعدم تمكنه من اللغات التي قد يتطلبها البحث في المراجع الاجنبية، أو تحكمه التقنية المطلوبة لتوظيف واستعمال بعض البرامج والتطبيقات التي يتطلبها تحليل بيانات البحث أو تحريره.

ما عدا ما تعلق بظروف وأحوال شخصية مستجدة طرأت على الباحث و لم يكن بامكانه توقعها أو دفعها.

7- تحديد الاهداف التي يسعى الباحث لتحقيقها من خلال بحثه: يجب أن يحدد الباحث بدقة الاهداف التي يسعى لتحقيقها من خلال بحثه، والتي تعبّر أن تصوره المسبق لمسار بحثه و ما يتوقعه من نتائج حسب الاشكاليات التي يثيرها ويسعى الباحث لحلها، علما أن اهداف البحث تختلف عن فرضيات البحث وتختلف عن دوافع إختيار الموضوع، على النحو التالي:

- حيث تمثل الفرضيات الاحتمالات أو التوقعات المسبقة لحل الاشكالية الاساسية أو ما تعلق بها من تساؤلات فرعية، بنفي أو اثبات الفرضيات المقترحة كحلول، في شكل اختيارات أو احتمالات للحل، تنفيها أو تثبتها النتائج المتوصل إليها في نهاية الدراسة، وهي بذلك تختلف عن الاهداف التي تعبر عن الغاية أو النتيجة التي يجهلها الباحث و يسعى إلى الوصول إليها وتحقيقها دون أن يتوقع لها احتمالات أو يكون له أي تصور مسبق عنها.

- في حين تختلف الاهداف كغايات ومقاصد مجهولة يسعى الباحث لتحقيقها، عن أسباب اختيار الموضوع لا سيما الاسباب الموضوعية، التي تمثل في الوقائع والحقائق التي ينطلق منها الباحث وتدفعه لدراسة الموضوع والبحث فيه دون غيره.

8- إدراج الدراسات السابقة التي تناولت أغلب عناصر الموضوع أو أحد أجزائه بالدراسة:

حيث يختار الباحث عدد من المراجع المستعملة لاسيما المتخصصة منها، ويدرجها كدراسات سابقة، علما أنّ الدراسات السابقة تختار من بين بقية المراجع لتوفرها على شروط معينة لا تتوفر في غيرها والمتمثلة في:

أ- أن تمنح الاولوية في اختيار الدراسات السابقة للمراجع المتخصصة في موضوع البحث دون المراجع العامة.

ب- أن تكون أكثر المراجع استعمالا في انجاز البحث.

ت- أن تتضمن معلومات ذات صلة مباشرة بكل البحث أو أهم أو أغلب أجزاءه.

ث- أن تكون النتائج التي توصلت لها تلك الدراسات ذات أهمية وقيمة علمية أو عملية ترتبط بموضوع البحث والاشكاليات التي يتضمنها.

أما عن كيفية إدراجها فهي تخضع لضوابط منهجية، محددة ففق الترتيب التالي:

أ- أن تكتب بيانات كل دراسة على حدا كاملة، كما ترد في قائمة المراجع.

ب- أن يحدد المحاور الاساسية التي تضمنتها كل دراسة.

ت- أن يحدد الباحث أهم العناصر (المحاور) من تلك الدراسات، التي استند إليها الباحث لانجاز بحثه.

ث- أن يحدد الباحث باختصار وبشكل عام دون تفصيل أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة.

ج- أن يقارن الباحث باختصار شديد بين النتائج التي توصل إليها من حيث اتفاقها أو إختلافها مع النتائج التي سبقته إليها تلك الدراسات.

9- وأخير تقديم عرض مختصر لخطّة البحث ومحتوياته الأساسية: حيث يقوم الباحث بتحديد نوع التقسيم المتبع من جانبه إذا كان ثنائي أو ثلاثي مع تبريره نوع التقسيم المعتمد بما يتوافق مع طبيعة الموضوع ونوع الدراسة، و هنا يكتفي الباحث فقط بذكر عناوين الاجزاء الرئيسية للبحث، دون تفصيل عناصر الخطة وتفريعاتها.

وإن كانت تلك هي العناصر الأساسّية التي يجب أن تتضمّنها مقدمّة أيّ بحث علمي أو أكاديمي خصوصا، فذلك لا يعني اقتصار احتوائها على هذه العناصر فقط دون غيرها، ومن بين هذه العناصر الاضافية نجد:

- **تحديد الاطارين الزماني والمكاني للدراسة:** وإن كان من الاهمية تحديد الاطار الزماني والمكاني للدراسة، فإن ذكر هذين العنصرين غالبا ما يقترن بعنوان الدراسة ليصبحا جزءا منه لا سيما في العلوم القانونية، كما قد يتطلب موضوع البحث ذكر أحد الاطارين دون الآخر لأنّ الدراسة تتعلّق بأحدهما فقط، إلا أنّ تجاهل ذكرهما مهما كان موقعهما في العنوان أو المقدمة، قد يؤدي إلى اتساع مجال الدراسة مما يشتت الباحث، ويعيق تحكمه في الموضوع الذي قد يمتد ليضم عناصر أجنبية خارجة عن نطاقه، ومع هذا فتحديد الإطارين الزمني والمكاني في عنوان البحث يبقى الخيار الافضل لأنّ عنوان البحث هو واجهة الموضوع، وإطاره العام الكاشف عن مضمونه للقارئ منذ البداية.

- **شرط التعريف ببعض المصطلحات الأساسّية للدراسة:** أو ما يعرف بالمسرد الأساسي لها، فقد يشترط في بعض البحوث تبعا لبعض التخصّصات إدراج تعريفات لبعض المصطلحات الأساسّية في البحث والتي يتكرّر ذكرها، واستعمالها، فيخصّص لها تبعا لذلك حيّزا ضمن عناصر المقدّمة، لكن ذلك ليس شرطا وليس أمر إلزامي في كل البحوث، حتى ضمن نفس التخصّصات أو غيرها.

- **شرط إدراج جدول للمحتويات أو ما يعرف بالفهرس:** قد يشترط في بعض البحوث تبعا لبعض التخصّصات إدراج جدول للمحتويات ضمن عناصر المقدّمة، لكنه يكاد يكون إجماع من الباحثين على الأقّل في البحوث القانونية، حول إدراج الفهرس كجزء مستقل من البحث سواء أدرج في بداية البحث، أو في آخره، وهو الاكثر استعمالا.

أما عن الشروط أو الضوابط المنهجية لاعداد مقدمة البحث، والتي نشير إلى أنها لا تحضى باتفاق جميع فقهاء علم المنهجية والاساتذة والباحثين والممارسين لها، حيث يختلفون حول كيفيات تطبيقها، وأحيانا وجوبها أو جوازها، ويثار بشأنها الكثير من الجدل، والتي تتعلق لاسيما بترقيم المقدمة، وتهميشها وعنونتها وغيرها من الشروط التالية:

- **شرط أن يرد عنوان مقدمة البحث نكرة غير معرّف:** بحيث تكتب **" مقدمة"** ولا تكتب **" المقدمة"**، لانها بالنسبة للمتلقي تقدم أو تمهد لشيء أو معلومات ومفاهيم وكذا لمحتوى علمي مجهول ولم يعرف بعد، إلا بعد استكمال عرض محتواه وتحليله وتفصيل أجزاءه وتقديم حل للاشكالية التي يطرحها، وعلى العكس من ذلك يستوى أن ترد خاتمة البحث معرفة فتكتب "الخاتمة"، لانها الخاتمة لما سبق تحديده وتعريفه في المحتوى العلمي المقدم من خلال هذا

البحث، أو تكتب نكرة " خاتمة"، لانها خاتمة لما أصبح معرّف، ومعلوم الاجزاء وواضح المفاهيم بعد انتهاء دراسته لانها ترد في آخر هذه الدراسة التي تناولت الموضوع وأصبح بعد استكمالها معروف ومعلوم.

- **شرط عنونة عناصر المقدمة أم تناولها على شكل فقرات:** هذا الشرط من أكثر ما يختلف حوله من شروط المقدمة، ولذلك نجد لكل باحث موقفه تجاه هذا الامر، ولكل مشرف رأي الذي جب على الطالب الباحث مناقشته مع المشرف سواء كانت نتيجة النقاش الأخذ به أو مخالفته باحترام، وإن كان تناولها على شكل عناوين أفضل مع ضرورة الربط بينها بعبارات هادفة تضمن تسلسلها ولا تبعث الملل لدى القارئ، مع التأكيد كذلك على وجوب الالتزام بأحد الخيارين (خيار العنونة من عدمه)، بالنسبة لكل عناصر المقدمة، فإذا كان من الصحيح منهجيا أن يختار الباحث أحد الطريقتين، فإنه من الخطأ أن يجمع بينها بحيث نجده يعنون بعض العناصر، ويدرج البعض الآخر في شكل فقرات.

- **شرط الترقيـم:** باتفاق الباحثين ترقم مقدمة البحث، لأنّها جزء من البحث، لكن الاختلاف بينهم حول كيفية الترقيم هل يتّم ذلك بالحروف الابجدية أي الصفحة (أ، ب، ج،) وهكذا إلى نهاية صفحاتها، أو يتّم ترقيمها بالأرقام العددية من الرقم 1 إلى آخر صفحة منها، وحسب رأي الأستاذ الدكتور عمار بوضياف المقدّمة يجب أن ترقّم بالأرقام تبدأ من الصفحة الأولى منها ليتسلسل الترقيم إلى نهاية البحث مبرّرا موقفه بأنّها جزء أساسي من البحث، ولا ينبغي أن تعزل عنه باعتماد الترتيب الابجدي، لأنّ اعتماد هذا الأخير يطرح إشكال حول ترقيم الخاتمة وهل تعتمد

نفس الآلية بالنسبة لهذه الأخيرة، وبالتالي فمسالة اختيار الآلية التي سترقّم بها المقدّمة تبقى محّل اختلاف يعود الفصل فيه لقناعات الباحث ورأي الأستاذ المشرّف.

- **شرط تحديد أو تسقيف عدد صفحات المقدّمة:** لا توجد قاعدة معيّنة يجب إتباعها، ولا عددا معيّنا من الصفحات يجب بلوغه، أو عدم تجاوزه، لكنّه ومن خلال الأخطاء الشائعة التي وقع فيها بعض الباحثين، ومن خلال توجيهات المشرفين والممتحنين والمناقشين، ومن خلال نصائح بعض المختصين، يتضّح بأنّ عدد صفحات المقدّمة يجب أن يتناسب مع عدد صفحات البحث، فلا يمكن أن يكون عدد صفحات المقدّمة عشرة لبحث لا تتجاوز عدد صفحاته المئة أو أقّل من ذلك بكثير أو قليل، وأن لا يتعدى الصفحتين أو ثلاث لبحث يتجاوز عدد صفحاته 300 أو 400 صفحة، أما الشائع عمله، أن يكون العدد بنسبة صفحة لكل 25 أو 30 صفحة.

ثانيا/ العرض

يعد العرض بداية الانجاز الحقيقي للبحث، ويتعلق بكتابة محتوى البحث وتحليل المعلومات المجمعة وتفسير النتائج المتوصل إليها، وهو ما يتم من خلال قيام الباحث بالمهام التالية:

1- تبويب البحث وتقسيمه وضبط العناوين: (إعداد الخطة التفصيليةو): تسمى هذه العملية أيضا **"بهيكلة البحث"**، وتعني وضع خطّة عمل مفصلة ومتوازنة شكلا ومضمونا، مشكّلة من عناوين أساسية بارزة تتفرع تتباعا إلى عناوين فرعية دقيقة مترابطة ترابطا منطقيا، مصنّفة إلى مجموعات تختلف باختلاف نوع البحث العلمي أو الدراسة المقدمة، وكذا الدرجة العلمية للشهادة (مذكرة ليسانس أو ماستر، أو رسالة ماجستير، أو أطروحة دكتوراه)، وحجمها بطبيعة الحال، وقد

اتفق فقهاء علم المنهجية على إطارها واختلفوا في بعض الجزئيات المتعلقة بها، وكلّها تعتبر صحيحة حسب قناعة كل باحث وحسب المنهجية المعتمدة من طرفه.

وجدير بالذكر أنّ الباحث حر في اختيار أيّ منهجية أو طريقة منها لكن بشرط أن يوحّد استعمالها أو كيفية ذلك الاستعمال وترتيب عناصر الخطة أو تقسيمات الموضوع بنفس الطريقة في كل أجزاء البحث العلمي.

وتبعا لذلك يقسّم البحث شكلّيا إلى أجزاء، متسلسلة ومتدرجة الاجزاء من حيث حجم المعلومات التي تحتويها العناوين أو تقسيمات الخطة من (أكبر الاجزاء أي العناوين الأساسية في الخطة) إلى أجزاءها الاصغر وهكذا، وذلك باتباع التدرج السابق بيانه في عنصر إعداد مشروع البحث وهو كالتالي:

الاجزاء، الاقسام، الابواب، الفصول، المباحث، المطالب، الفروع، ثم (أوّلا، ثانيا، ثالثا،) ثم التقسيم العددي (1،2، 3)، ثم التقسيم الابجدي (أ، ب، ج) ثم اعتماد الرموز و العلامات الأخرى الموجودة في برنامج وورد، بشرد اعتمادها دائما بنفس الاولية في الترتيب على مستوى كل أجزاء البحث.

ومن القواعد المنهجية التي يتفق عليها فقهاء علم المنهجية ولا يختلفون بشأنها أبدا هي تحقيق توازن الخطة من الناحيتين الشكلية والموضوعية، كما أن تحكّم الطالب في هندسة الخطة وتحقيق توازنها يظهر مهارته العلمية وتحكمه في موضوع بحثه، ويثبت جهده الشخصي وأصالة عمله لان هندسة الخطة عمل شخصي بحت، تختلف وتتميز باختلاف كل بحث، والزاوية التي عولج منها، كما تتأثر بتنوع المراجع ووفرتها التي تمنح للباحث فسحة أكبر للتصرف في أجزاء

البحث بالتقسيم أو الدمج، و هو ما يسهّل عمل الباحث عند تقسيم وتبويب بحثه بفضل وفرة المعلومات وقيمتها بالنسبة للبحث، بالتالي يتحقق التوازن المطلوب في خطة البحث.

أ- شرط التوازن الشكلي لخطة البحث: يقصد بتحقيق التوازن الشكلي المطلوب، التناسب في عدد أجزاء البحث أو تقسيمات الخطة على نفس المستوى أي بالتناظر بين أقسام كل عنوان من عناوين البحث، سواء العناوين الرئيسية أو تقسيماتها الفرعية.

أ-1- حدود التوازن الشكلي للخطة: يقصد بهذه الحدود ما يتفق على قبوله وما يختلف حوله من مظاهر أو حالات تحقيق التوازن الشكلي لخطة البحث، وهي:

- **المتفق عليه حول التوازن الشكلي للخطة:** مما يتفق عليه فقهاء علم المنهجية في هذا الامر هو الاجتهاد والسعي الحثيث لاعتماد ما يلي:

- **إعتماد التقسيم الثنائي وهو التقسيم المثالي لكل جزء من أجزاء الخطة:** و تزداد أهمية المحافظة على هذا التقسيم أو تحقيقه بالنسبة للاجزاء أو العناوين الرئيسية في الخطة، ومثال ذلك تقسيم مذكرة الماستر إلى فصلين، والفصلين يقسمان إلى مبحثين، وكل مبحث يقسم إلى مطلبين وهكذا.

- **إعتماد التقسيم الثلاثي المبرر على أساس نوع الدراسة أو طبيعة الموضوع:** لا سيما بالنسبة للعناوين الرئيسية أي أولى أجزاء أو تقسيمات الخطة، والمقصود بها خاصة الاجزاء والابواب والفصول.

ونقصد بالمبرر **مثلا** التقسيم التشريعي لبعض المواضيع حسب نصوصها المنظمة، أو أن يكون نوع الدراسة نظري يشمل مثلا، التأطير القانوني لموضوع البحث من حيث: "" التنظيم،

والصلاحيات والرقابة'، وهي ثلاث عناصر أساسية تفرض نفسها كتقسيم مبرر للبحث، أو أن يستند المبرر لطبيعة الدراسة كدراسة مقارنة، أو دراسة تطبيقية تضم ثلاث نماذج، أو تشمل ثلاث مجالات أو غيرها.

- **المتفق عليه من الاستثناءات الواردة على مبدأ التوازن الشكلي للخطة:** ويقصد به عدم مراعاة التناسب بين **عدد الفروع وما يليها من تقسيمات بالنسبة للبحوث كبيرة الحجم** مثل أطروحات الدكتوراة وغيرها من البحوث العلمية التي تكون اقسامها الرئيسية في شكل اجزاء أو أبواب، لان ترتيب الفرع في هذه الحالة يصبح في مرتبة دنيا، ويتضمن العناصر والجزئيات الصغيرة وحجمه لا يكاد يذكر امام حجم البحث.

- **المختلف فيه حول التوازن الشكلي للخطة:** مما يختلف حوله بعض الممارسين في مجال التقييم المنهجي للبحوث العلمية، هو عدم التقيد التقسيم بالثنائي أو الثلاثي للخطة، وذلك فيما يخص الاجزاء غير الرئيسية في خطة البحث، (أي ما يخص عدد المباحث والمطالب والفروع فقط، دون الاجزاء والابواب والفصول)، وإن كانت فئة قليلة فقط ممن يسمحون بهذا، حيث يقبلون التقسيم إلى حد الاربع أجزاء أو خمس، بحيث لا يكون الفرق بين العناوين المتناظرة أو المتوازية في نفس المستوى من البحث، أو الاجزاء الاخرى اثنين أو ثلاث، بمعنى يكون أحد المطالب ثلاثة و عدد المطالب الاخرى لنفس المبحث خمسة، أو يكون عددهم اثنين إلى اربع، أو خمس.

ملاحظة هامة: أنبه هنا، إلى أنه لا يمكن بحال من الاحول أن يتجاوز الفرق بين الاجزاء النسب المذكورة، مع أن هذا الامر كما ذكرنا، وأعيد فأكرره ليس معمول به على إطلاقه ولا يؤيده أغلب الدارسين والممارسات في مجال علوم المنهجية.

أ-2- كيفية تحقيق التوازن الشكلي للخطة: ينصح الطلبة لتحقيق هذا التوازن، باعتماد تقنيات الدمج والتقسيم لعناصر الخطة، بحيث إذا كان عدد العناوين أو التقسيمات اربعة، فيجب أن يجمعهما الباحث في عنوانين فقط، وإذا كان عددها خمسة فيجب إعادة دمجها ليصبح عددها عنوانين أو ثلاث، ونفس الشيء إذا كان أو توفر للباحث فقط عنوان واحد، كمبحث أو مطلب، فيجب أن يجتهد لتقسيمه، فستخرج من محتواه والمعلومات التي يتضمنها عناصر وتقسيمات فرعية له، وفيما يلي نقدم **الأمثلة التطبيقي التالية** على ما تم شرحه.

- **مثال تطبيقي عن كيفية دمج وتوحيد العناوين لتحقيق التوازن الشكلي للخطة:**

ليكن لدى الطالب **مثلا/** فصل مكون من خمس مباحث كالتالي:

المبحـــث الاول: تعريف البحث العلمي

المبحـــث الثاني: خصائص البحث العلمي

المبحـــث الثالث: أنواع البحث العلمي

المبحـــث الرابـع: مناهج البحث العلمي

المبحث الخامس: مراحل اعداد البحث العلمي

لتحقيق التوازن الشكلي لهذا الفصل يتم جمع أو دمج محتوى وعناوين هذه المباحث في عنوانين أو ثلاث كما يلي:

نقوم بدمج المباحث الثلاث الأولى، وتدرج كمطالب للعنوان الجديد للمبحث الاول كالتالي:

المبحث الاول: مفهوم البحث العلمي

المطلب الأول: تعريف البحث العلمي

المطلب الثاني: خصائص البحث العلمي

المطلب الثالث: أنواع البحث العلمي

المبحث الثاني: مناهج البحث العلمي

المبحث الثالث: مراحل اعداد البحث العلمي

أو ندمج المباحث الثلاث المتحصل عليها في مبحثين رئيسين على أساس **مبحث نظري ومبحث تطبيقي** فتصبح الخطة كما يلي:

المبحث الاول: ماهية البحث العلمي

المطلب الاول: مفهوم البحث العلمي

الفرع الاول: تعريف البحث العلمي

الفرع الثاني: خصائص البحث العلمي

المطلب الثاني: أنواع البحث العلمي

المطلب الثالث: مناهج البحث العلمي

المبحث الثاني: كيفية إعداد البحث العلمي (مراحل إعداد البحث العلمي)

- **مثال تطبيقي عن كيفية تقسيم وتجزئة العناوين لتحقيق التوازن الشكلي للخطة:**

مثلا/ يجد أو يتحصل الباحث من خلال المعلومات التي جمعها على **مبحث** وحيد بعنوان **تعريف العقد،** فيجتهد لتجزئة أو تقسيم هذا العنوان إلى عناوين متوازية أي من نفس المستوى تكمّل بعضها البعض، لأنها تتعلق بنفس العنصر وهو التعريف، فيصبح لدى الباحث خطة تتكون

من مجموعة من المباحث ذات التقسيم الثنائي أو الثلاثي، حسب نوع وحجم المعلومات المتوفرة لديه والتي جمعها من المراجع حول عنصر التعريف، كما تبيّنه الحالات التالية:

- **الحالة الاولى: تقسيم المبحث إلى مبحثيين**

المبحث الاول: التعريف اللغوي

المبحث الثاني: التعريف الاصطلاحي

أو

المبحث الاول: التعريف الفقهي

المبحث الثاني: التعريف التشريعي

ونلاحظ أنه في التقسيم الاخير قد **حذف التعريف اللغوي من الخطة**، وفي هذه الحالة يمكن إدراجه في التمهيد لمحتوى المباحث، أي أنه **يدرج بين عنوان الفصل و تقسيماته من المباحث**

- **الحالة الثانية: تقسيم المبحث إلى ثلاث مباحث**

المبحث الاول: التعريف التشريعي

المبحث الثاني: التعريف القضائي

المبحث الثالث: التعريف الفقهي.

ب- شرط التوازن الموضوعي لخطة البحث: نقصد بالتوازن الموضوعي تحقيق التناسب في حجم المعلومات الواردة في كل جزء من أجزاء الخطة، علما أنّ تحقيق التوازن الشكلي يساهم بشكل كبير في تحقيق التوازن الموضوعي، الذي يتحقق من خلال التماثل او على الاقل التقارب الكبير بين عدد صفحات الاجزاء من نفس المستوى مع بعضها البعض، بأن يكون مثلا عدد

صفحات كل المباحث الواردة في الخطة، يساوي عددها بعضها البعض أو يتقارب، بحيث لا يكون الفرق بينها إلا عدد قليل جدا من الصفحات، مع العلم أنّ هذا الفرق يختلف باختلاف العدد الكلي لصفحات البحث العلمي، ونفس الشيء بالنسبة لبقية أجزاء وعناوين الخطة الرئيسية وتقسيماتها الفرعية، علما أن الفرق يقل كل ما قل العدد الكلي لصفحات البحث العلمي، كما أنّ الفرق بين الصفحات الذي يُقبل بالنسبة للأجزاء الرئيسية للخطة لا يُقبل بالنسبة لتقسيماتها الفرعية، لأن الفرق يصبح واضحا كلما قل عدد الصفحات في العناصر والاجزاء الصغيرة من البحث العلمي.

ب-1- كيفية تحقيق التوازن الموضوعي للخطة: يمكن للطالب تحقيق هذا التوازن بالاستناد أو بالتوازي مع التناسب الشكلي للخطة، بمعنى إذا أراد الزيادة في حجم وكم المعلومات في أحد عناصر الخطة فإنه يلجأ إلى التوسع في هذا العنوان من خلال تقسيمه إلى أجزاء وفروع أكثر، أو تزكية واطالة هذا الجزء باضافة عناصر مكملة له، فمثلا بالرجوع إلى نفس المثال المتعلق بتعريف العقد، فيمكن زيادة حجم المعلومات المتعلقة بهذا العنصر عن طريق تقسيمه إلى أجزاء كما رأينا تتعلق بالبحث والتوسع في تعريف العقد على مستوى التشريع والقضاء والفقه، ثم التفصيل في كل جزء أو مستوى من هذه المستويات.

كما يمكننا كذلك التوسع أكثر في عنصر التعريف باستكماله بعناوين مكملة له مثل تمييز مصطلح العقد أو مفهوم العقد عن غيره من المصطلحات أو المفاهيم المشابهة، مثل الاتفاقية أو الرخصة، أو القرار، وغيرهم.

ب-2- مثال توضيحي بالنسبة لحجم أجزاء بحث علمي في شكل مذكرة ماستر تتكون من مائة (100) صفحة:

الفصل الاول: قد يتراوح عدد الصفحات بين 40 و50 صفحة.

المبحث الاول: بالنظر لحجم الفصل الاول، فقد يتراوح عدد صفحاته بين 20 و25 صفحة.

المطلب الاول: بالنظر لحجم المبحث الاول، فقد يتراوح عدد صفحاته بين 10 و12 صفحة.

الفرع الاول: بالنظر لحجم المطلب الاول، فقد يتراوح عدد صفحاته بين 5 و 6 صفحة.

أولا/ بالنظر لحجم الفرع الاول، فقد يتراوح عدد صفحات"أولا" بين **(2.5)** و**3** صفحات.

ثانيا/ لا يجب أن يتجاوز الفرق دائما نصف أو ربع صفحة بالنسبة لحجم **(أولا)**.

الفرع الثاني: لا يجب أن يتجاوز الفرق صفحة واحدة **(1)** بالنسبة لحجم **(الفرع الاول)**.

المطلب الثاني: لا يجب أن يتجاوز الفرق، صفحة (1) أو صفحة ونصف**(1.5)**، على الاكثر بالنسبة لحجم **(المطلب الاول)**.

المبحث الثاني: لا يجب أن يتجاوز الفرق **2** أو **3** صفحات بالنسبة لحجم **(المبحث الاول)**.

الفصل الثاني: لا يجب أن يتجاوز الفرق **4** أو**5** صفحات بالنسبة لحجم **(الفصل الاول)**.

ب-3- شرط مراعاة التوازن الموضوعي في كامل أجزاء البحث/ يجب أن يراعى نفس الشيء المتعلق بالتوازن الموضوعي، بالنسبة لبقية أجزاء البحث العلمي المتماثلة **وليس فقط خطة البحث**، مثل عدد الفقرات في التمهيد للعناوين وتحديد تقسيماتها، وأيضا تمهيد وتقسيم الاجزاء الاساسية (الابواب أو الفصول أو المباحث) بأن يرد تقسيمها متماثل في صفحة كاملة، أو نصف صفحة، ونفس الشيء بالنسبة لملخصات هذه الاخيرة.

وكذلك يجب مراعاة التناسب بين حجم المقدمة والخاتمة، أي تقارب عدد صفحاتهما، و لا يكون الفرق بينهما كبير جدا وملفت، علما انّ حجم المقدمة قد يتجاوز حجم الخاتمة بصفحتين أو ثلاث أو حتى الاربع بالنسبة للبحوث كبيرة الحجم، وذلك لما تتضمنه مقدمة البحث من عناصر كثيرة بالمقارنة مع خاتمة البحث، كما سيأتي تحديده في عناوين لاحقة.

2- كتابة البحث: نميّز في كتابة البحث بصورته النهائية، **بين** اتمام الشكل الخارجي للبحث بتجميع أجزائه وكتابة بيانات تلك الاجزاء وترتيبها، **وبين** كتابة مضمون البحث، كما يلي:

أ- من حيث الشكل: يتعلق هذا الجانب كما ذكرنا بتحديد وترتيب أجزاء البحث على النحو التالي:

أ-1- تحديد أجزاء البحث: حسب نوع البحث ومحتواه، فقد تتضمن بعض البحوث أجزاء اضافية قد لا تتضمنها غيرها من البحوث، كالملاحق مثلا، كما قد تتضمن بعد البحوث إدراج تصريح بالنزاهة العلمية ضمن أجزاءها، أو غيرها من الصفحات والاجزاء الاضافية.

أ-2- ترتيب أجزاء البحث: ويكون كالتالي:

- **الصفحات التمهيدية للبحث:** وتتمثل في الصفحات التي تسبق متن البحث، وترد مرتبة كما يلي:

- **الواجهة:** تعني واجهة البحث غلافه الذي يحمل جملة من البيانات الاجبارية التي تحدد هوية البحث، وتتمثل في: اسم ولقب الطالب صاحب البحث، واسم المشرف على البحث ودرجته العلمية، العنوان الكامل للبحث، الجهة الادارية التي ينتمي إليها البحث وهي الجامعة، الكلّية،

القسم، نوع البحث أي درجته العلمية، وكذلك المجال العلمي أو مجال التخصص الدقيق لموضوع البحث، وأخيرا الاسم واللقب والدرجة العلمية لأعضاء لجنة المناقشة، وتاريخ المناقشة.

- **الشكر والعرفان:** يقدم الشكر والعرفان حسب العرف السائد بالدرجة الاولى للمشرف باسمه وصفته، لقبول الاشراف على البحث ومتابعة انجازه، وتذليل صعوباته، أيضا أعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بتقييم البحث العلمي ومناقشته، وكذلك إلى كل من ساعد الباحث في إعداد بحثه وذلل له أحد صعوبات البحث والمتعلقة غالبا بجمع المعلومات وتسهيل الاجراءات.

- **الاهداء:** يوجه الاهداء عادة إلى كل من له مكانة خاصة لدى الباحث ممثلين في افراد العائلة المقربين مثل الابء والابناء والازواج والاخوة، وكذلك لكل من تربطه علاقة شخصية بالباحث مثل المعلمين والأساتذة في الاطوار التعليمية التي مر بها، أو أحد افراد عائلتة الكبيرة مثل الاجداد أو غيرهم، ممن يكن لهم الباحث التقدير والاحترام، ويشعر بالامتنان نحوهم، ويسعى لجعلهم فخورين به.

- **قائمة المختصرات:** وهي قائمة تعد كدليل تتضمن المختصرات الواردة في البحث، وتبيّن الصيغة الكاملة لكل رمز أو حرف أو مجموعة الحروف التي تشكل المختصرات.

– **متن البحث:** ويتضمن تحديدا:

- **مقدمة البحث:** وهي أول أجزاء المتن، وتتضمن عدة عناصر، وتحكمها ضوابط منهجية محددة، سيأتي تفصيلها عند بيان كيفية كتابة متن البحث.

• **جذع البحث:** المكون من تقسيمات البحث وتفرعاتها وعناصرها التي تكون مدرجة بالترتيب التالي: الابواب، الفصول، المباحث، المطالب، الفروع، والتي تتفرع إلى أجزاء (أولا، ثانيا، ثالثا،...إلخ).

وبعدها نعتمد التقسيم العددي (1، 2، 3،...إلخ).

ثم التقسيم الابجدي بترتيب تنازلي للحروف الابجدية (أ، ب، ت، ث، ج، ...إلخ).

ثم نجمع بين الترتيب الابجدي والعددي فنكتب (أ-1-، أ-2-، أ-3- ...إلخ، **ثم** ب-1-، ب-2-، ب-3-، ...إلخ ، **ثم** ج-1-، ج-2-، ج-3، ..إلخ).

وبعد هذا نعتمد التقسيم بالعلامات و الرموز مثل المطة والنقطة بأشكالها الدائرية والمربعة والنجمة (-،•،♦،□،o،★،*،❖)، وغيرهم من الرموز التي يوفرها تطبيق (word)، مع التنبيه إلى ضرورة اعتمادها بنفس الترتيب في كافة أجزاء البحث، فمثلا لو اعتمدنا بعد التقسيم "الابجدي العددي" المطة "-" ثم النقطة أو النجمة "*"، ثم الدائرة "o"، أو أي رمز بعدهم فيجب إعتماد ترتيب هذه الرموز، بنفس الاولوية في كل البحث.

• **خاتمة البحث:** الخاتمة آخر أجزاء المتن، وتتضمن عدة عناصر، وتحكمها هي كذلك ضوابط منهجية محددة، سيأتي تفصيلها في عناصر لاحقة عند بيان كيفية كتابة متن البحث.

- **الصفحات الختامية للبحث:** تتمثل هذه الصفحات في:

• **الملاحق:** ويقصد به كل ما يلحق بالبحث من وثائق أو نماذج لأعمال قانونية أو إدارية، وما يميّزها أنها غير منشورة، كما أنها غير متاحة ولا متوفرة للبيع، كما لا تمنح بسهولة عند طلبها من مصادرها، سواء استعين بها كمراجع في البحث مثل الاحكام القضائية غير المنشورة،

والإحصائيات والبيانات، والمراسلات والتعليمات والأنظمة الداخلية، الخاصة ببعض الهياكل والأجهزة الإدارية أو الصادرة عنها، كذلك قد تتمثل الملاحق في نماذج لبعض الاعمال القانونية كالعقود والقرارات، أو المحررات الادارية كنماذج المراسلات، والتي أدرجت في آخر البحث كنماذج، لتوضيح معنى بعض عناصر البحث أو المفاهيم الواردة فيه وبيان شكلها.

- **قائمة المصادر والمراجع:** يجب ن ترد هذه القائمة مصنفة حسب نوع وطبيعة كل مصدر ومرجع، و كذلك مرتبة ترتيب تنازلي بالاعتماد على عدة معايير، منها الاهمية مثل القرآن الكريم والسنة النبوية التي تأتي في مقدمة المصادر، و كذلك مستوى او درجة القوة القانونية، أو الاقدمية والحداثة بالنسبة للتشريعات، وكذلك مستوى الدرجة العلمية بالنسبة للبحوث الاكاديمية، ودون أن ننسى أو نهمل أيضا الترتيب الابجدي لكل صنف أو نوع من أنواع المراجع، وفيما يلي نحدد التصنيف والترتيب النموذجي لقائمة المصادر والمراجع.

أولا/ قائمة المصادر

I. القرآن الكريم

II. السنة النبوية الشريفة (الكتب الصحاح)

III. القواميس والمعاجم.

IV. التشريعات

1. التشريع الأساسي.

أ- الدساتير

ب- المواثيق الوطنية.

2. الاتفاقيات الدولية المصادق عليها

3. التشريع العضوي

4. التشريع العادي

أ- القوانين العادية **والمراسيم التشريعية**

ب- الأوامر الرئاسية

5. التشريع الفرعي

أ- المراسيم الرئاسية

ب- المراسيم التنفيذية

ت- القرارات الوزارية (المشتركة والفردية)

ث- الأنظمة واللوائح

ج- التنظيمات الداخلية والمقررات

V. الأحكام والقرارات القضائية.

VI. التقارير والبيانات الرسمية.

<u>ثانيا/ قائمة المراجع</u>

I. المؤلفات (الكتب).

1- المتخصصة.

2- العامة

II. البحوث الأكاديمية

1- أطروحات الدكتوراه

2- رسائل الماجستير

3- مذكرات الماستر

4- مذكرات نهاية التربص في المدارس العليا والمعاهد.

III. المقالات العلمية المنشورة في المجلات والدوريات المحكمة، أو **(المداخلات المشارك بها في الملتقيات والندوات والأيام الدراسية المجمعة)** والمنشورة في مجلة.

IV. المداخلات والأوراق العلمية المقدمة في التظاهرات العلمية (الملتقيات والندوات والأيام الدراسية) المنشورة وغير المنشورة.

V. المحاضرات المنشورة، وغير المنشورة

VI. مواقع الانترنت.

- **الفهرس:** يمكن إعداده بطريقة آلية أو الكترونية وهو الافضل، باستخدام ما يوفره تطبيق "الوورد"، من وظائف بشأن إعداد الفهرس.

- **ملخص البحث باللغتين العربية والأجنبية:** إذ يشترط في البحوث العلمية اعداد ملخصين احدهما بلغة البحث، والاخر بلغة أجنبية مغايرة، والتي قد يترك للباحث الحرية في اختيارها، كما قد يجبر على اعتماد لغة محددة تتراوح بالنسبة لمذكرات الماستر بين الفرنسية والانجليزية غالبا.

ب- كتابة متن البحث: يتكون متن البحث من ثلاث عناصر هي: المقدمة، كما سبق بيانها، وجذع البحث والخاتمة:

ب-1- الاحكام المنهجية المتعلقة بكتابة جذع البحث: تتم كتابة جذع البحث باتباع التقسيم المصرح به في خطة البحث، مع مراعاة الشروط العامة للكتابة والمتعلقة بسلامة اللغة ووضوح الافكار واستعمال الاسلوب القانوني الذي يمتاز بالبساطة والمباشرة، وتوظيف

المصطلحات القانونية المميّزة للصياغة القانونية، وأيضا مراعاة الشروط الخاصة بكتابة البحوث العلمية والمتمثلة في الالتزام بالضوابط المنهجية التالية المتعلقة بقواعد الاقتباس وتقنيات التهميش.

ب-1-1- قواعد الاقتباس: كتابة البحث تتّم بتدوين المعلومات المخزّنة أوّل بأوّل حسب الخطّة المتّبعة وعناصرها كما ذكرنا، ويستخدم في ذلك طريقة الاقتباس بنوعيه المباشر وغير المباشر.

- **الإقتباس المباشر:** يعني النقل الحرفي لما تمّ تخزينه كما هو موجود في المصدر أو المرجع دون زيادة أو نقصان أو تصرّف، ولايعني ذلك كتابة كل الفقرة مثلا إذا أراد تخطي بعض الفقرات فيكتب مكانها نقاط (...)، ويكون ذلك في الآيات القرآنية والأحاديث الشريفة، والمواد القانونية، أو مقولات مشهورة، أو التعاريف وغيرها، وينصح في هذا المقام عدم الإكثار من الإقتباس الحرفي فكلّما كثر قلّت شخصية الباحث واندثرت في البحث.
- **الاقتباس غير المباشر:** نعني به نقل الفكرة من مصدرها وإعادة صياغتها بأسلوب وتصرف الباحث.

ب1-2- تقنيات التهميش: من مقتضيات **الامانة العلمية** اسناد المعلومة إلى أصحابها، وسواء كان الاقتباس مباشرا أو غير ذلك فلابد من توثيق ما تمّ اقتباسه بكتابة اسم المؤلف وبيانات المرجع وبيانات نشره، وهو ما يعرف بالتهميش، الذي يتم بطريقة منهجية منضمة وله تقنيات خاصة يتم بها، تتعلق بنوع البيانات الواجب إدراجها حسب نوع كل مصدر وكذا كيفية ترتيبها، حيث يشار في المتن بعد نهاية كل فقرة أو فكرة مقتبسة برقم، ثمّ ينتقل إلى الهامش ويدوّن تحت

نفس الرقم البيانات الخاصّة بالمصدر أو المرجع، ثمّ يتم تحديد رقم الصفحة (ص)، أو الصفحات (ص ص) أي من الصفحة كذا إلى الصفحة كذا المقتبس منها.:

- **نماذج لتهميش أشهر المصادر والمراجع المستعملة في مذكرات الماستر:** تتمثل في:

✓ **نموذج تهميش كتاب:** مروان عبد المجيد إبراهيم، **أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 1، 2000، ص:...

✓ **نموذج تهميش المقالات العلمية:** فاطمة الزهراء تنيو، مفيدة طاير، (أخلاقيات البحث العلمي وإشكالية التوثيق في العلوم الاجتماعيّة والإنسانية). مجلة التمكين الاجتماعي، المجلّد الأوّل، العدد الرابع، ديسمبر 2019، ص ص:77- 100.

✓ **نموذج تهميش الاوراق البحثية المقدمة في التظاهرات العلمية:** يتم تهميشها بنفس طريقة المقال، فقط تستبدل البيانات الخاصة بالمجلة، بالبيانات الخاصة بالتظاهرة العلمية.

✓ **نموذج تهميش البحوث الاكاديمية:** إبراهيم يامة، لوائح الضبط الإداري بين الحفاظ على النظام العام وضمان الحريات العامّة، **أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، 2015/2014، ص: ....

✓ **نموذج تهميش التشريعات:** تكتب جميع بيانات التشريع مع بيان نوعه مثل: القانون رقم 11-10، المؤرّخ في 11 يونيو سنة 2011، يتعلّق بالبلدية، ج ر عدد 37 ، الصادرة بتاريخ 3 يوليو سنة 2011)، ص:..

- **حالات الاشارة في التهميش بعبارة " نفس المرجع"، و "المرجع السابق":** تكتب بيانات المرجع أو المصدر كاملة على النحو السابق بيانه إذا ما تمّ استعمالها لأوّل مرةّ، ثمّ بعد ذلك وعند

الإستعمال الموالي للمرجع أو المصدر يكتفي الطالب (الباحث) بتدوين اسم الكاتب ثمّ تتبع بالمرجع نفسه إذا ما تمّ الاقتباس من نفس المرجع مباشرة، أي مثلا التهميش 1، و2 مأخوذان من نفس المرجع وليس بينهما مرجع فاصل وفي نفس الصفحة، أمّا إذا كانا في صفحتين متتاليتين فيكتب نفس المرجع السابق، بمعنى يجب أن يكون آخر مرجع في الصفحة السابقة وأوّل مرجع في الصفحة التي تليها، وإن كان بينهما مرجع أو مصدر فاصل فيكتب المرجع السابق، ثمّ رقم الصفحة، ونفس الأمر بالنسبة للمصادر، الفرق هو كتابة كلمة المصدر بدلا من المرجع، ذلك فيما يخصّ الإقتباس أما فيما يتعلّق بكتابة الأفكار والمعلومات من إنتاج الباحث فلا تهمّش، لأنّها نتاج عملّية التحليل والمناقشة لما تمّت الإستعانة به.

ثالثا/ خاتمة البحث

تتكون الخاتمة من **من العناصر التالية:** الاجابة على الاشكالية، وتبرير الاجابة بعرض النتائج المتحصل عليها، ثم تقديم الاقتراحات بناءا على النتائج المتحصل عليها، كما قد تتضمن الخاتمة ملخص لمحتوى البحث.

- **عرض موجز يلخص محتوى البحث:** يمكن أن تفتتح الخاتمة بعرض موجز يلخص محتوى البحث ويعطي للقارئ فكرة أشمل عن مضمونه وأهمما تناوله دون تفصيل في الشرح والتحليل و دون تهميش المعلومات الواردة في هذا العرض الموجز لمحتوى البحث، وفي نفس الوقت يرد هذا الملخص كتمهيد أو منطلق لتقديم الاجابة عن الاشكالية المطروحة في المقدمة.

علما أنّ إدراج عرض مختصر لمحتوى البحث في الخاتمة من الامور المختلف فيها بين فقهاء المنهجية، الذين يرى بعضهم أنه يكفي التمهيد لتقديم الاجابة على الاشكالية في بضعة

أسطر لا تتعدى مع تلك الاجابة فقرة واحدة، على أساس أنّ الملخص العام للبحث قد سبق تقديمه في ملخصات الاجزاء الرئيسية من البحث (ملخصات الابواب أو الفصول)، ولا داعي لاعادة أو تكرار ذكره.

- **الاجابة على الإشكالية:** يتمثل أول عنصر من عناصر خاتمة البحث في وجوب تضمينها الاجابة على الاشكالية الرئيسية المطروحة في مقدمة البحث، سواء وردت هذه الاجابة مباشرة بعد تمهيد صغير لها يربطها بالمقدمة، أو وردت بعد عرض مختصر يذكّر بمحتوى البحث ويوجزه.

- **عرض نتائج البحث:** يتم تبرير الاجابة المقدمة للإشكالية المطروحة، من خلال نتائج البحث، التي تعرض بطريقة مختصرة وواضحة في شكل عناصر مرتبة حسب ترتيبها في البحث، ويفضل كزيادة في التنظيم إدراجها معنونة ومرتبة بالتوافق مع المحاور الرئيسية للبحث.

- **تقديم الإقتراحات:** بناءً على النتائج المتوصل إليها، يقدم الباحث اقتراحاته حول ما يراه مناسبا كحلول للإشكالية الرئيسية، والتساؤلات الفرعية المتعلقة بها، وكذلك كل ما يخص عناصر البحث التي تناولها موضوعه بالدراسة والتحليل.